القواعد المنهجية في مجال تأصيل العلوم الاقتصادية . بالتركيز على النظرية الاقتصادية

أ.د عز الدين مالك الطيب محمد *

أولاً . المقدمة:

كل علم يعتمد على نظريات تعكس البناء الفكري له، مما يساعد في تكوين نماذج تطبيقية تقترب أو تبتعد عن الإطار الفكري، مما يتطلب استخلاص معالجات من الإطار ذلك في صورة سياسات تسهم في تقريب التطبيقات إلى الإطار الفكري، وبالتالي ترتفع كفاءة العلم وزيادة فعالية تأثيره على الحياة.

يعتبر الاقتصاد الإسلامي أكثر علم ذي بناء فكري وتطبيقي معاً، بصورة تحقق التوازن بين الدنيا والآخرة وبين الجسد والروح وبين المعنويات والماديات، من خلال تشريع سماوي محيط بكافة أسرار وخفايا النفس البشرية، مما يجعل النظريات الاقتصادية الإسلامية ذات طبيعة خاصة تختلف عن كافة النظريات الاقتصادية الأخرى. ولكن الموجود في كتابات ورسائل الاقتصاد الإسلامية الجامعية على مستوى الماجستير والدكتوراه ، والبحوث المقدمة إلى المجلات العلمية والنشاطات العلمية والعملية لا تخرج من إطار نظريات الاقتصاد الرأسمالي ، مما يعكس اختلال في المنهج المتبع في عملية صياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية والذي يظهر في أنه على الرغم من انتقاد الكتاب المسلمين للقيم العلمية لعلم الاقتصاد بسبب تناقضها مع النظرة الكونية للإسلام ، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يوجدوا بديلاً عنها ، وعن المنهجية المادية ، لذلك في طرق بحثهم وكتاباتهم في الاقتصاد الإسلامي انتقدوا القيم العلمية الغربية في الوقت الذي تبنوا المفاهيم المبنية عليها وهذا أدى إلى عدم توافق منطقي في منهجية تنظيرهم للسلوك الاقتصادي الإسلامي [1].

أ – مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في كيفية وضع قواعد منهجية علمية، بصورة تعكس رؤية الإسلام الاقتصادية، ويترتب على ذلك ضرورة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول : هل يستطيع الباحث الاستفادة من تطبيقات العهد النبوي في استنباط قواعد منهجية اقتصادية ؟ .

(*) أستاذ الاقتصاد الإسلامي ـ النظرية والمناهج ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة أم درمان الإسلامية.

(1) عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ,(2013م)، "تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي " ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ،الاقتصاد الإسلامي. المجلد 26 العدد 1 ، ص 3

السؤال الثاني : ما أنسب صياغة للقواعد المنهجية الإسلامية لتناسب الظاهرة الاقتصادية المعاصرة ؟

.

السؤال الثالث : هل يترتب على القواعد المنهجية الإسلامية ، صياغة نظرية اقتصادية جديدة ؟

ب – أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله بالبحث , وخاصة أن معظم مراكز البحوث التي تهتم بقضايا الاقتصاد الإسلامي صارت تطرح موضوع صياغة الاقتصاد الإسلامي من الرؤية الصحيحة والتي تتعارض مع علم الاقتصاد المعاصر ، لأن وجود قواعد منهجية إسلامية لها تأثير إيجابي في تصحيح مسار البحث ومجاله ومنهجه في الاقتصاد الإسلامي ، مما يترتب عليه زيادة فعالية نظريات الاقتصاد الإسلامي المعاصر وكفاءتها ، وبالتالي يصبح للبحث تأثير تدريسي إيجابي على أقسام الاقتصاد الإسلامي المعاصرة بالجامعات , وفعالية علمية تفيد مراكز البحوث ومعاهد الاقتصاد الإسلامي ، ورؤية عملية .

ت – فروض البحث :

من أجل معرفة القواعد المنهجية لتأصيل الاقتصاد الإسلامي ، يحاول البحث الإجابة عن الفروض التالية :

1-التفرقة بين الظاهرة والمعرفة العلمية يسهم في التوصل إلي القواعد المنهجية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية .

2- يساعد فهم تطبيقات العهد النبوي الاقتصادية في التوصل إلى القواعد المنهجية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية .

3 -صياغة نظرية اقتصادية إسلامية أصيلة تحتاج قواعد منهجية إسلامية .

ث – أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على الفرق بين الظاهرة والمعرفة والنظرية .

2-عرض كيفية تؤدي إلى الاستفادة من العهد النبوي في إحداث نقلة نوعية في تأصيل الاقتصاد .

3-التوصل إلى القواعد المنهجية الإسلامية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية .

ج – منهج البحث :

يرتكز منهج البحث على المنهج الوصفي والتاريخي من خلال : طريقة التفكير الاستنباطي والاستقرائي ، وأسلوب التحليل هو التحليل الكيفي في صياغة قواعد منهجية إسلامية لصياغة معرفة اقتصادية.

ح – تقسيم البحث :

لتحقيق أهداف البحث والتحقق من فروضه تم تقسيمه بعد المقدمة إلى التالي:

1. القواعد المنهجية الإسلامية لتحليل الظاهرة الاقتصادية.
2. القواعد المنهجية الإسلامية لصياغة معرفة اقتصادية.

ويتم تناول النقاط السابقة على النحو التالي :

ثانياً – القواعد المنهجية الإسلامية لتحليل الظاهرة الاقتصادية:

أ. مدخل عن الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي المعاصر:

اعتبر علماء الاقتصاد الإسلامي المعاصر أن علم الاقتصاد المعاصر هو أصل المعرفة العلمية الاقتصادية المطلوب الاستفادة منها في صياغة علم الاقتصاد الإسلامي من خلال تأصيلها.

نلاحظ أن محاولات تأصيل علم الاقتصاد المعاصر أدت إلى إدخال أزمات الاقتصاد المعاصر والذي يعاني من أزمات منهجية تجعل النظرية الاقتصادية عاجز عن تفسير الظواهر الاقتصادية خير تفسير ، وبالتالي عجز أوضح لتفسير الظاهرة الاقتصادية من منظور إسلامي ، وبالتالي الخروج من تيارات البحث العلمي المعاصر في الاقتصاد الإسلامي والتي ظهرت في ثلاثة اتجاهات رئيسة :

الاتجاه الأول : الطابع الفقهي أو التشريعي ، منهج أساتذة الفقه والشريعة الأجلاء . ويشير إلى أن الاقتصاد الإسلامي فرع من فروع فقه المعاملات.

الاتجاه الثاني: يغلب عليه طابع علم الاقتصاد المعاصر، وهذا منهج مجموعة من أساتذة الاقتصاد الذين درسوا النظريات المعاصرة ويظنون أن إدخال الآيات القرآنية على النظريات الرأسمالية يجعلها تمثل الاقتصاد الإسلامي.

الاتجاه الثالث: منهجه الاستناد إلى الفقه الإسلامي والتحليل الاقتصادي لتناول القضايا المعاصرة، وكل المداخل السابقة لم تنجح في صياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية ، مما يتطلب البحث عن مدخل جديد قد يجعل فيه الله المخرج لمشكلة عدم وجود نظرية اقتصادية إسلامية.

ب . القواعد المنهجية الإسلامية لتحليل الظاهرة الاقتصادية:

من أبرز القواعد المنهجية الإسلامية التي يمكن الاستفادة منها في تحليل الظاهرة الاقتصادية ما يلي :

القاعدة الأولى : معرفة رؤية الغرب في صياغة علم الاقتصاد المعاصر.

القاعدة الثانية : معرفة تأثير ترجمة مصطلح **economic** على التأصيل.

القاعدة الثالثة : الإلمام بالهدف من تحليل الظاهرة الاقتصادية إسلامياً.

ت . تفصيل مختصر للقواعد المنهجية الإسلامية لتحليل الظاهرة الاقتصادية:

نتناول بقليل من التفصيل القواعد السابقة على النحو التالي:

القاعدة الأولى : معرفة رؤية الغرب في صياغة علم الاقتصاد المعاصر:

عندما بدأ الغرب في صياغة العلوم في عصر النهضة الأوربية ، حدث شبه إجماع على رفض اعتماد الدين والوحي في الصياغة الجديدة للعلوم ، ومن ثم لم تخرج صياغة علم الاقتصاد عن ذلك ، وإذا نظرنا إلى ما استقر فيه من منهج ، ومواضيع وأسلوب تحليل للظواهر الاقتصادية لا يخرج عن ذلك ، وندرس ذلك من خلال النقاط التالية:

أ. مواضيع علم الاقتصاد المعاصر:

تدور مواضيع الاقتصاد المعاصر في العديد من المجالات ، ولكن هناك شبه اتفاق على المواضيع التالية:

- مواضيع المقدمة:

1- طبيعة علم الاقتصاد ،وعلاقته بالعلوم الأخرى.

2 – المشكلة الاقتصادية.

3 – النظم الاقتصادية.

- مواضيع الاقتصاد الجزئي:

1- نظريات سلوك المستهلك ، والاستهلاك.

2 – نظريات سلوك المنتج ، والإنتاج.

3– دراسة الأسواق .

4– التوزيع .

- مواضيع الاقتصاد الكلي:

1 – الدخل القومي.

2 – المالية العامة.

3 - النقود والبنوك.

4 – التنمية الاقتصادية والنمو.

5 – البطالة والتضخم.

6 – ميزان المدفوعات.

ب. منهج علم الاقتصاد المعاصر :

بعد استبعاد الوحي بوصفه مصدراً لتحليل الظاهرة الاقتصادية ، تم الاعتماد على علم النفس ،بوصفه مرجعية منهجية لتفسير سلوك الإنسان الاقتصادي ، وعلم النفس المعاصر يعتمد على منهج الذي فصل علم النفس عن الفلسفة ، لأن الفلسفة تبحث فيما وراء الطبيعة (Metaphysics) ، وأصبح علم النفس يعتمد على العلم التجريبي ، من خلال التجربة والمشاهدة والملاحظة ، ثم ظهرت

نظرية تشارلز داروين في التطور وذلك لتفسير وجود تنوع الأفراد داخل الجنس الحيواني ، كمحاولة لدحض رؤية الأديان في الخلق ، ثم تطور المنهج على يد سيجموند فرويد ، وتحول علم النفس من المختبرات والسلوك الحيواني إلى مجال المرضى ، وتركزت اهتمام النفس في الدوافع والمتمثل في اللاشعور والغريزة الجنسية، وبالتالي يرتكز علم النفس على التالي:

1 – علم النفس الحديث يحمل اسماً من غير مسمى .

2 – علم النفس الحديث أسس على علم نفس المرضى .

3 – علم النفس الحديث يرفض الوحي .

4 - علم النفس الحديث ينكر الغيبيات .

5 - الدين لا قيمة له في علم النفس الحديث[1].

واعتمد علم الاقتصاد المعاصر على تحليل علم النفس الحديث الذي يعتمد على تفسير سلوك الإنسان الاقتصادي.

ت–تأثير تأصيل علم الاقتصاد على تطور علم الاقتصاد الإسلامي:

أدى استخدام منهج علم الاقتصاد المعاصر في مجال الاقتصاد الإسلامي إلى التالي:

التأثير الأول : الوقوع في فخ تأصيل الربا:

يرتكز علم الاقتصاد المعاصر على أدوار الربا (سعر الفائدة) في تحريك الأموال من الأغنياء (الأنانية) إلى النشاط الاقتصادي من أجل التوازن بين الادخار والاستثمار مما يساعد في توفير السلع والخدمات ، وتعتمد السياسات الاقتصادية عليه في إصلاح اختلال التوازن ، وبالتالي لا يمكن تصور الاقتصاد بدون الربا (سعر الفائدة) ، ويؤثر علي تقييم واختيار المشاريع وأحد العوامل المحددة لكل من الاستهلاك والادخار والاستثمار وغيرها من العوامل الاقتصادية المهمة.

يحرم الإسلام التعامل نهائياً بالربا (سعر الفائدة) من خلال حفظ مقصد المال من جانب العدم ، ويأمر بدفع الزكاة في جانب حفظ مقصد المال في جانب الوجود وهذا يتعارض مع أصول الاقتصاد ، وبالتالي السير في أسلمة الاقتصاد أفرزت الآتي:

1 – التحايل في إدخال الربا (سعر الفائدة) في الاقتصاد الإسلامي ومثال ذلك أن من تطبيقات الربا استخدام معدل الفائدة جائز في التحليل في كل من (البيع الآجل – الإجارة – الجعالة – المناقصات والمزايدات – تقويم المشروعات – الزكاة – التأمين – الوصايا _ توزيع الأرباح وغيرها) .[2]

(1) أحمد محمود طه مكي (2011م) ، علم النفس الإسلامي، الدار المصرية السعودية ، القاهرة ، ملخص من ص 37 – ص 44.

(2) د . رفيق يونس المصري ، د . محمد رياض الأبرش (1999م) الربا والفائدة ، دراسة اقتصادية مقارنة،دار الفكر سوريا، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، ص23 ص 24 .

2 – محاولات أسلمة المشتقات المالية وهي تعتمد على الربا.

3 – معاملة الزكاة مثل معاملة الضرائب ، مع الفرق البيّن بينهما.

4 – إهمال الحديث عن توازن الاقتصاد الإسلامي في مستويات الكفاف والكفاية والغنى، وبالتالي إدخال التوازن في التحليل الاقتصادي الإسلامي مع استبدال سعر الفائدة بمعدل الربح.

5 – الفرح بحديث بعض علماء الاقتصاد بالوصول بسعر الفائدة بالصفر أو بالسالب ، مع النسيان أن منطلقهم هو الدين المسيحي ، وليس باعتقادهم بالاقتصاد الإسلامي هو الأفضل ، كما أن استخدام سعر الفائدة الصفري هو مرحلة نادرة في الاقتصاد المعاصر .

التأثير الثاني:استخدام الأسلوب الكمي للهروب من صياغة نظرية الإسلام الاقتصادية:

أدى غياب الاقتصاد الإسلامي وضبابيته وخاصة في مجال النظرية الاقتصادية ، إلي وجود نزعة لدي الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي إلى استخدام الأسلوب الكمي ، وكثر استخدام أساليب الإحصاء والرياضيات والاقتصاد القياسي في كتابة البحوث ، لما يوفره الأسلوب الكمي من تحديد متغيرات الدراسة المراد تحليلها ، مما فتح الباب لهروب الباحثين من التفكير في صياغة نظريات الاقتصاد الإسلامي ، وترتب علي ذلك النتائج الآتية :

1 – بعد أن دخل رواد الاقتصاد الإسلامي المعاصر في حيرة تأصيل علم الاقتصاد في صورته الوصفية ، تمت إعادة إنتاج الأزمة المعرفية في قضايا الاقتصاد القياسي من أجل الهروب من عملية التأصيل.

2 – سعي أقسام الاقتصاد الإسلامي إلى إدخال الاقتصاد القياسي في برامج الدراسات العليا دون ربط ذلك مع دور الرياضيات في التراث المعرفي الإسلامي ، والمبرر هو أن عدم تدريسها يؤدي لقلة فرص تعيين طلابها و واستيعابهم حتى في مجال المؤسسات الاقتصادية الإسلامية والتي ينافسهم فيها طلاب الاقتصاد.

3 - البعد عن فهم الترابط الفكري والرياضي في الاقتصاد الإسلامي والذي يظهر في فهم العهد النبوي ودراسته ، مثال ذلك عدم تدريس اقتصاديات الميراث وهي مادة تعكس هذا الترابط في أقسام الاقتصاد الإسلامي في كليات الاقتصاد والتجارة (والذين لهم خلفيات رياضية تكتسب من دراستهم) ، وتدرسها لطلاب كليات الشريعة (والذين يتم حرمانهم في الدراسة من المهارات الرياضية).

4 – البعد عن مصادر التراث واللغة العربية والاقتراب من مراجع الاقتصاد القياسي.

وضح من السرد السابق أن علم الاقتصاد المعاصر له منطلقات فكرية تختلف عن منطلقات الإسلام الفكرية ، وبالتالي تأصيل علم الاقتصاد المعاصر عمل غير ذي جدوى وأهمية ، ولا يسهم في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي ، بل إن كلمة اقتصاد أصبحت تعني مصطلح علمي معين ،ومن الأمانة العلمية التفكير في مصطلح بديل يعكس رؤية الإسلام الاقتصادية.

القاعدة الثانية: معرفة تأثير ترجمة مصطلح economic على التأصيل:

تتمثل مشكلة مصطلح الاقتصاد الإسلامي في أنه كلمة مركبة من اقتصاد ((وترجع إلى ترجمة مصطلح (economic) والتي ترجع إلى نوعين من الترجمة الأولى عند محمد بن الأكفاني (ت 749هـ) الذي عرفه بعلم تدبير المنزل ، والثاني الذي تشير الدراسات إلى أن أول من أدخله في الأدبيات العربية هم المصريون ، وهم : خليل أفندي غانم عام 1879 م ورفله جرجس 1889 م ثم ترجمة كتاب الموجز لعلم الاقتصاد بواسطة الشاعرين حافظ إبراهيم وخليل مطران ، وبالتالي لم يظهر مصطلح الاقتصاد في الأدبيات العربية بناء على عملية تراكمية تضيف لما تم إنتاجه سابقاً من معانٍ ودلالات ،لأنّه علم أوربي المنشأة والمنهج والأصول[1]. أمّا كلمة إسلامي فتعني المفاهيم والرؤى والمنهج الذي يقدمه الإسلام لتناول الظاهرة الاقتصادية ، (أمّا مصطلح الاقتصاد الإسلامي فقد ذكره الباكستاني محمد حميد الله في أطروحته للدكتوراه في القانون الدولي بجامعة باريس عام 1935 م) [2]. وقد تم تبني ، مصطلح الاقتصاد الإسلامي في أول مؤتمر عالمي للاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز عام 1394 هـ – 1976م ، وفي المؤتمر تم طرح التساؤل التالي : هل المطلوب في تأصيل المصطلح بناء علم بديل لعلم الاقتصاد ؟ أم هل بلورة رؤية إسلامية لتخصص مشترك اسمه علم الاقتصاد؟[3]. أما في مجال تدريس الاقتصاد الإسلامي فقد أسهمت جامعات الأزهر والملك عبد العزيز وأم درمان الإسلامية وأم القرى في تأصيل علم الاقتصاد ، والتي أصبحت من رواد تأصيل الاقتصاد في العالم ، وتمت عملية التأصيل عبر الأشكال التالية :

الأول : تدريس مادة مستقلة ، لقد كانت جامعة الأزهر بجمهورية مصر العربية هي الجامعة الرائدة الأولى في تدريس الاقتصاد الإسلامي كمادة علمية مستقلة في عام 1961 بكلية التجارة ضمن مواد الدراسة بالفرقة الرابعة بقسم الليسانس وكلية الشريعة ضمن مواد دبلوم السياسة الشرعية بقسم الدراسات العليا ، ثم كانت جامعة الملك عبد العزيز هي الجامعة الرائدة الثانية في تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي عام 1964 م بكلية الاقتصاد والإدارة بجدة [4].

([1]) د . عبد الرازق سعيد بلعباس ، (2012م) "أضواء جديدة على نشأة مصطلح الاقتصاد الإسلامي " ، محاضرات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، إشراف وتنسيق إبراهيم محمد صالح أبو العلا ، حوار الأربعاء , معهد الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية . ص124 ، – د . فضل عبد الكريم البشير د . عبد الرازق سعيد بلعباس ، (2013م) , الاقتصاد الإسلامي على مفترق الطرق ؟ دعوة للحوار ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي ، المجلد 26 العدد 1 ,ص283

([2]) المرجع السابق ، ص 125 .

([3]) المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي , جامعة الملك عبد العزيز ،كلية الاقتصاد والإدارة , مكة المكرمة في الفترة من 21 – 26 صفر 1396 هـ الموافق 21 – 26 فبراير 1976 م .

([4]) د . عبد الرازق سعيد بلعباس ، د . أحمد مهدي بلوافي ، برامج ومواد التمويل الإسلامي ، في مؤسسات التعليم العالي الملامح والاتجاهات ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد الثامن والعشرون ، رجب 1434هـ – 2013 م ص 261 .

الثاني: برنامج بكالوريوس اقتصاد إسلامي ، في جامعة أم درمان الإسلامية 1965 م , ويروي رائد الاقتصاد الإسلامي المعروف النجار: إذا بالأستاذ المبارك إدريس أمين عام جامعة أم درمان الإسلامية يتصل بي ويعرض عليَّ الرجل بإلحاح أخوي أن أتعاقد معه لرئاسة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم درمان الإسلامية ، الذي كان أول قسم اقتصاد إسلامي في جامعات العالم ، وكان يعاونني كأستاذ زائر الدكتور محمد عبد الله العربي[1].

الثالث: شعبة دراسات عليا ، وهي شعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى في عام 1979 م وذلك لدرجات الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي[2].

منذ بداية ظهور مصطلح الاقتصاد الإسلامي في رسائل الدكتوراه في القانون بالجامعات الأوربية ,وتدريسه في جامعات العالم الإسلامي ، وإدراجه في مواضيع مؤتمرات الاقتصاد الإسلامي ، ونشر بحوثه في المجلات العلمية وغير العلمية ، وطرحه في الندوات والمحاضرات وورش العمل وأوراق الحوار ، وتأليف الكتب في بحوره ، يدور ضمن فلك الاقتصاد الرأسمالي .ومن ذلك الزمان أصبح مصطلح الاقتصاد الإسلامي يعاني من عدم استقرار على دلالات ذات أسس علمية متينة ، ممّا أدى إلى التأثير على صياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية.

يترتب على ما سبق صياغة نظرية اقتصادية تتعارض مع الإسلام ، وتهمل دراسة المصطلحات الإسلامية الاقتصادية مثل : الخراج والكسب والتقوى والمال والرزق والمعاش وغيرها ، ممّا يحدث أثاراً سلبية على النظرية الاقتصادية الإسلامية ، تظهر في الآتي:

أ – تابعية الاقتصاد الإسلامي لعلم الاقتصاد الوضعي:

صار علم الاقتصاد الإسلامي تابعاً لعلم الاقتصاد ، ينتظر نظرية اقتصادية فيه حتى نسمع أن الإسلام سبق ذلك ، دون النظر في صحة ذلك ، وبالتالي ساعد الاقتصاد الإسلامي في نشر علم الاقتصاد على حساب الاقتصاد الإسلامي بين طلاب العالم الإسلامي بدلاً عن تقديم معرفة اقتصادية إسلامية حقيقة ، ومن أبرز ذلك[3]:

([1]) أ .د أحمد عبد العزيز النجار ، حركة البنوك الإسلامية ، حقائق الأصل ، وأوهام الصورة ، شركة سبرينت ، القاهرة ، 1414 هـ 1993 م ، ص 105 .

([2]) د . خلف بن سليمان بن صالح النمري ، مدي نجاح تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد الإسلامي ، المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية , مكة المكرمة , 1425 هـ / 2005

([3]) عز الدين مالك الطيب , (2015م) ، "أثر الإحلال العلمي على تأصيل الاقتصاد في جامعة أم درمان الإسلامية" دورة تأصيل المناهج الجامعية : الرؤية والنماذج التطبيقية ، إدارة تأصيل المعرفة , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، السودان .

1 – تطويع الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة والنصوص لتأكيد تطابق ذلك مع النظريات الاقتصادية.

2- صعوبة تأصيل علم الاقتصاد المعاصر ويرجع ذلك إلى اختلاف مصدر المعرفة بين الاقتصاد المعاصر (العقل مع إنكار الوحي) والاقتصاد الإسلامي (الوحي مع تلازم العقل وليس الهوى مع الوحي) ، واختلاف التطبيق للنظرية بين الاقتصاد المعاصر (المجتمع الأوربي) والاقتصاد الإسلامي (تطبيقات العهد النبوي والراشد) ، والوعاء المفسر بين الاقتصاد المعاصر (اللغة الأوربية) والاقتصاد الإسلامي (اللغة العربية) ، وبدلاً أن تصبح معرفة اللغات الأجنبية وسيلة لنقل مصطلحات الاقتصاد الإسلامي إلى العالم ,صارت أداة لإدخال مصطلحات الاقتصاد المعاصر إلى الاقتصاد الإسلامي.

3 – انتقال المنطلقات الفكرية لعلم الاقتصاد المعاصر من خرافة المعتقد الديني والتحرر من كافة قيود الحرية كالدين والأسرة وتبرير دوافع الأنانية والبخل والنفعية في سلوك المستهلك والمنتج إلى صياغة نظريات الاقتصاد الإسلامي.

4-تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات بمواضيع الاقتصاد المعاصر نفسها وتعريفه ومنهجه .

ب – ظاهرة الإحلال العلمي لأقسام الاقتصاد الإسلامي:

بعيداً عن العاطفة الدينية نجد أن الموجود من أنواع المعرفة الاقتصادية الإسلامية في أقسام الاقتصاد الإسلامي بالجامعات العربية خاصة في جمهورية مصر والسودان والمملكة العربية السعودية ، هي عبارة عن نظريات ومفاهيم علم الاقتصاد الوضعي ، كمدخل ثابت فيها ، ثم إحلال اقتصادي يتمثل بذكر آيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة تؤكد النظريات والمفاهيم السابقة (الأزهر وأم درمان ومعهد الاقتصاد الإسلامي بجدة والإمام محمد) أو إحلال فقهي يركز على سرد تفرد الشريعة الإسلامية عن الاقتصاد الوضعي (أم القرى واليرموك بالأردن والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) ونتج عن ذلك الآتي :

1-عدم المزج الجيد بين العلوم الشرعية والاقتصادية أوجد لنا شخصاً ذا ثقافتين منفصلتين ، اقتصادية وضعية ، وشرعية ، غير مفيد في الاقتصاد والشريعة .

2- الإسهام في نشر علم الاقتصاد الوضعي في أقسام الاقتصاد الإسلامي بكفاءة عالية خدمته أكثر من الاقتصاد الإسلامي.

3-عدم الاستفادة من المنهجية والأسلوب الذي تطورت به العلوم الإسلامية مثل الفقه وأصول الفقه والقضاء وغيرها الأمر الذي مكنها من تكوين شخصيتها المستقلة واختلافها الواضحة من علوم القانون والفلسفة والمنطق.

4-محاولات تحليل التعامل بالربا (سعر الفائدة) بدلاً عن تفعيل أدوات التمويل والاستثمار والدعم الإسلامي ، أدى لحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008م وأصبحت التفرقة بين التمويل الربوي والإسلامي أمراً عسيراً.

القاعدة الثالثة : الإلمام بالهدف من تحليل الظاهرة الاقتصادية إسلامياً :

يهدف الإسلام من التحليل العلمي للظواهر الاجتماعية المختلفة إلى التأثير على السلوك البشري بما يتفق مع رؤية الإسلام في تمكن الإنسان من القيام بوظيفة عمارة الأرض ، ويحتاج إعمار الأرض إلى نمط معين من السلوك البشري في المجال الاقتصادي ، وفي مختلف جوانب النشاط الاقتصادي من توزيع ، واستهلاك ، وإنتاج ، وخلافه ، وعلم الاقتصاد المعاصر يقوم بتحليل الواقع الاقتصادي ، واستنباط قوانين تدعم الواقع المعيش.

وبالتالي نجد أن سعر الفائدة (الربا) يشكل جانباً أساساً ومحوراً مهماً وركيزة متينة وقاعدة أصلية في تحليل الظاهرة الاقتصادية ، ممّا يخالف هدف الإسلام في تحليل الظاهرة الاقتصادية ومن ثم تحديد فجوات الواقع من متطلبات القيام بعملية عمارة الأرض لذا يجب أن يهتم الباحث في الاقتصاد الإسلامي بهذه النقطة الجوهرية.

ثالثاً – القواعد المنهجية الإسلامية لصياغة المعرفة الاقتصادية:

أ– أثار الاعتماد على تأصيل علم الاقتصاد الرأسمالي على المعرفة الاقتصادية الإسلامية:

أدت عملية تأصيل علم الاقتصاد المعاصر إلى عدم الاستفادة من النسق المعرفي الإسلامي ، وذلك من خلال تتبع تطور المعرفة المنشودة من العهد النبوي والعهد الراشد وغيرها من مراحل تطبيق الإسلام والرجوع إلي إسهامات علماء المسلمين في المعرفة المنشودة ، ما عدا علم الاقتصاد الإسلامي ، ونتج عن ذلك الآثار التالية:

1-اختلاف مناهج الدراسة في مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مجال الاقتصاد الإسلامي في جامعات العالم الإسلامي.

2- تأكيد مصطلحات الاقتصاد بدلاً عن المصطلحات الإسلامية ، من أبرزها : مصطلح الاقتصاد الوضعى والصحيح مصطلح الاقتصاد الرأسمالي، سعر الفائدة (الربا)،المنفعة (الأنانية) وغيرها.

3-اختيار موضوعات الاقتصاد نفسها والمنهج والطرق التحليلية وغيرها، مما جعل الاقتصاد الإسلامي تابعاً للاقتصاد، والتابع لن يقدم معرفة علمية أصيلة .

4-استعمال المنهج المقارن بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الدهري غير فعال لعدم صياغة المعرفة الاقتصادية الإسلامية الأصيلة للمقارنة .

ب– القواعد الإسلامية المنهجية لصياغة المعرفة الاقتصادية :

من أبرز القواعد المنهجية الإسلامية التي يمكن الاستفادة منها في صياغة المعرفة الاقتصادية ما يلي:

القاعدة الأولى : فهم تطبيقات العهد النبوي الاقتصادية.

القاعدة الثانية : استرجاع النسق المعرفي الاقتصادي الإسلامي.

القاعدة الثالثة : اختيار مصطلح بديل عن مصطلح الاقتصاد الإسلامي.

(ت) تفصيل مختصر للقواعد المنهجية الإسلامية لصياغة المعرفة الاقتصادية:

القاعدة الأولى: فهم تطبيقات العهد النبوي الاقتصادية:

بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية يحتاج إلى الاختيار السليم لصياغة المعرفة الاقتصادية وتطبيقات العهد النبوي هي الأنسب لأنّها تحتوى على المكونات العلمية والعملية للاقتصاد الإسلامي وفيها تكامل مكونات المعرفة وهي: مصدرها والمتمثل في الوحي، وبيئة المعرفة وتعتبر فترة العهد النبوي أفضلها والتطبيق الأمثل ومن هذه الفترة يمكن استنباط ملامح النظرية.

يعتمد منهج صياغة المعرفة الاقتصادية من تطبيقات العهد النبوي على منهجية تختلف عن علم الاقتصاد الدهري المعاصر وعلم الفقه وهي منهجية مختلفة خاصة به، وهي ترتكز على الآتي:

1- تناول القضية أو المشكلة أو الظاهرة المعيشية من خلال السرد القرآني لها، ثم تفسيرها من أحاديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

2 - معرفة تطبيقاتها في العهد النبوي أولا ومن ثم تتابع تطبيقاتها في العهد الراشد لمعرفة طبيعة تطورات التطبيق وتحديد جوانب الاتفاق والاختلاف مع تطبيقات العهد النبوي.

3- استعمال الترابط الفكري والرياضي لها ودمج النظرية والتطبيق وهذا الأسلوب يبقى واضحاً في علم المعاش في علم الفرائض وهو يتناول قضية توزيع ميراث فرد في الأسرة من منظور فكري ورياضي ونظري وتطبيقي يتداخل فيه قضايا الإطار الفقهي وحفظ كليات الشريعة الخمسة (الدين – النفس – العقل – النسل – المال)، من خلال أركان وأسباب وموانع الإرث وحدود تصرف المورث في حياته علي الوصية والوقف, بمنهجية تدخل الأرقام والرياضيات دون أن يشعر الطالب في كليات الشريعة (معظم طلاب الشريعة في الوطن العربي ليس لهم اهتمام بالرياضيات وهذا يتعارض مع منهج الإسلام للمعرفة لذلك هناك ندرة في تخصص أصول الفقه بالرغم من أهميته في تطوير علوم الشريعة) بوجود تعارض في المادة وترجع صعوبة المادة إلي إهمال تدريس الرياضيات (هذا خطأ منهجي من الأفضل معالجته لأن المسلمين لهم جوانب عديدة تطور علم الرياضيات المعاصر عندما كان المنهج سليماً).

4- يمثل الوضع السابق الإطار الأساس لعلم المعاش ثم تتابع مسارات القضايا أو المشاكل أو الظواهر المعيشية عبر الزمن حتى الوقت المعاصر والدراسة التحليلية لذلك.

5- الدراسة التحليلية تجعل لنا المقدرة على استخلاص الأفكار الاقتصادية التي تصلح للعرض كنظريات اقتصادية في بطون أمهات الكتب خلال الأربعة عشر قرناً التي مرت.

6 – النتيجة السابقة نكملها بالقدرة على تتبع التطور التاريخي لهذه النظريات في المجتمعات الإسلامية ومن ثم معرفة أسباب فناء ما فني منها وما لقيه من تطور وترقية على أيدي مؤيديها حتى نقف على آخر وأكمل صورها[1].

القاعدة الثانية : استرجاع النسق المعرفي الاقتصادي الإسلامي:

دراسة النسق المعرفي الإسلامي يبيّن لنا أن صياغة الإسلام العلمي لدراسة الظاهرة الاقتصادية، ومن ثم وضع النظريات ، قد مر بالمراحل التالية:

المرحلة الأولي: مرحلة علوم الوحي وفيها يمكن صياغة النظرية الاقتصادية من خلال الآيات القرآنية التي تناولت الظاهرة الاقتصادية ونصوص الأحاديث النبوية الشريفة في نفس المجال الاقتصادي وكانت هذه المرحلة منذ بداية القرن الهجري الأول وحتى بداية القرن الهجري الثاني[2].

شكلت المرحلة فترة تدوين المعرفة الإسلامية والتي مصدرها القرآن الكريم والسنة الشريفة ومنها نلاحظ أن من قام بالتوثيق والتدوين أغلبهم كانوا من صغار المسلمين في العهد النبوي لذا جعل الرسول محمد صلى الله عليه وسلم تعليم القراءة والكتابة شرطا لفك أسر كفار قريش في غزوة بدر بالرغم من حاجة المجتمع الإسلامي للمال وبالتالي نستنتج أن الاقتصاد الإسلامي يركز على التعليم قبل التمويل.

المرحلة الثانية : مرحلة الفقه الاقتصادي وذلك منذ بداية القرن الهجري الثاني وحتى القرن الثالث ، وفيها ظهرت الأفكار الاقتصادية الكلية مثل الملكية وتحريم الربا. ومن أبرز كتب الفقه الاقتصادي في تلك المرحلة: بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد والمغني لابن قدامة ،وغيرها[3].

المرحلة الثالثة: مرحلة الدراسات الاقتصادية المستقلة ظهرت في الفترة من القرن الثالث الهجري وحتى القرن السابع الهجري ومن أبرزها كتاب الخراج للقاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المشهور بأبي يوسف " الواقع أن الفكر المالي الإسلامي يحتفظ لأبي يوسف بمكانة سامية لما قدمه له من عطاء مبكر وعميق من خلال كتابه الخراج ، وبرغم ذلك فإن الباحث المدقق يكتشف أن كتاب

([1]) أحمد صفي الدين عوض ، (بدون تاريخ) "ورقة بعنوان تدريس الاقتصاد الكلى من منظور إسلامي " ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز – جدة.

([2]) عز الدين مالك الطيب ، (2005 م) ، قواعد صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية وأوليات البحث فيها ، مؤتمر أوليات القضايا البحثية في العالم المعاصر، جامعة أم درمان الإسلامية ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، ص 4.

([3]) المرجع السابق ، ص 5 .

الخراج ليس كتاباً في المالية العامة في الإسلام فحسب وإنّما هو أوسع من ذلك ، فقد ضمنه الكثير من الأفكار الاقتصادية "[1].

المرحلة الرابعة: مرحلة الاقتصاد التحليلي ، والذي يعتمد على النظرية الاقتصادية وذلك في القرن الثامنون أبرز كتب الاقتصاد التحليلي كتاب المقدمة لصاحبه عبد الرحمن بن خلدون فقد أفاد العالم الغربي " بسبقه العلمي في مجال فلسفة التأريخ, كعلم امتد وتم تأصيله وبلورته عندهم، وأفادوا منه في قراءة المجتمعات البشرية، والعوامل الحاكمة للحركة التاريخية وأنشأوا نواة العلوم الاجتماعية" [2].

للتدليل على دور تتابع النسق المعرفي الإسلامي في صياغة النظريات ، نأخذ كتاب مقدمة ابن خلدون "ففكرة تقسيم الملك إلى ثلاثة ذكرها ابن المقنع وأسباب العمران وضرورته تتردد منذ أيام ابن أبي الربيع والشوكة أو العصبية وتكوُّن الدول مذكورة عند الجويني والغزالي والعمران وعلاقته بالعدل والظلم ذكرها ابن رضوان"[3]. ويترب على هذه القاعدة ضرورة صياغة النظرية الاقتصادية من خلال التالي:

1- ربط الظاهرة الاقتصادية بالقواعد الشرعية والاجتماع والسياسة كمنهج أصيل.

2- " فهم حدود العلاقة بين الفكر والواقع الذي برز فيه فهماً يؤدي إلى عمل منهجي مستقيم مع هذا الفكر بحيث لا يؤدي إلى طمره في واقعه التاريخيون ثم يلغي إمكانية الاستفادة منه وإبراز ما يتجاوز الزمان والمكان في أفكاره وفي الوقت نفسه لا يضفي عليه صفة العموم والإطلاق والصلاحية الكاملة وإنما يستطيع أن يفصل بين ما يتعلق بمعطيات الزمان والمكان وخصوصية الإنسان وبين ما يتعلق بالنسق المعرفي الإسلامي"[4].

3 - التفرقة بين الفقه الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي لأن التعامل المنهجي مختلف "يتعامل منهج الفقيه مع النص بصورة تفوق تعامله مع الواقع ، فهو منهج لتحليل النص وتفسيره في ظل إدارة الواقع وتحقيق مناطه وتحديده وتخريجه مما يمكن إنزال الحكم المناسب عليه"[5] . أما منهج الاقتصادي فيعتمد على فهم الواقع الذي يحيط بالظاهرة الاقتصادية وتفسيره استناداً على فهم النص ، ومثال ذلك تعدد رؤية المدارس الفقهية في المعاملات الاقتصادية.

([1]) شوقي أحمد دنيا (1404 هـ 1984 م) ، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي , الكتاب الأول ،مكتبة الخريج، الرياض ، ص 12.

([2]) د . عبد الحليم عويس (1416 هـ 1996 م) ، التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون ،كتاب الأمة ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، العدد 50 ، السنة الخامسة عشرة ، ص 24 ص 25 .

([3]) نصر محمد عارف (1994 م) ، في مصادر التراث السياسي الإسلامي ، دراسة في إشكالية التقييم قبل استقرار التأصيل ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ، سلسلة المنهجية الإسلامية ،ص 80 .

([4]) المرجع السابق . ص 80 .

([5]) المرجع السابق . ص 83 .

القاعدة الثالثة : اختيار مصطلح بديل عن مصطلح الاقتصاد الإسلامي:

متابعة النسق المعرفي الإسلامي توضح لنا أن اهتمام الإسلام بالكتابة في مجال الاقتصاد سارت حسب تسلسل صياغة العلوم الإسلامية وهى: مرحلة علوم الوحي ثم مرحلة علم الفقه الاقتصادي تلتها مرحلة الدارسات الاقتصادية المستقلة وآخرها مرحلة دراسات التحليل الاقتصادي وقد انتهت عند كتاب مقدمة ابن خلدون.

وقد استخدم علماء الإسلام مصطلحات الكسب والعمران والمعاش وغيرها ويمكن اختيار أحدها كبديل عن لفظ الاقتصاد الإسلامي حتى نبعد عن إشكالية مصطلح الاقتصاد الإسلامي.

تناول العلماء المسلمون عملية صياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية تحت مسميات عديدة ,كما سبق ذكره ولكن الباحث يفضل استخدام المعاش.

أ – مبررات اختيار علم المعاش كبديل لعلم الاقتصاد الإسلامي:

يرجع اختيار مصطلح المعاش بدلاً عن مصطلح الاقتصاد الإسلامي إلى الأسباب التالية:

1 – مصطلح المعاش يتناسب مع رؤية الإسلام لقضايا الاقتصاد.

2 – مصطلح المعاش يؤدي إلى تمييز العلم من علم الاقتصاد المعاصر.

3- مصطلح المعاش يعيد الاستفادة المثلى من النسق المعرفي الإسلامي في المجال الاقتصادي، وفهم الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة وكافة كتب التراث.

4-يمتاز مصطلح المعاش بأنّه يشمل بقية مصطلحات الاقتصاد الإسلامي مثل الكسب والعمران وطرق الحصول على الرزق والعمل لكسب قوت الحياة والإعمار ومعاشيات.

5-أن القاعدة المشهورة (لا مشاحة في الاصطلاح) ليست على إطلاقها لأنّ سلبيات استخدام المصطلح تفوق بكثير إيجابياته ، ارتباط المصطلح ارتباطاً وثيقاً بمنطلقات فكرية تخالف رؤية الإسلام .

ب – مواضيع علم المعاش:

يناقش علم المعاش قضية تحقيق الحياة الطيبة ، من خلال المواضيع الآتية:

1 – طبيعة علم المعاش.

2 – تقسيم القرآن للناس وأنماط المعاش.

3 – رؤية القرآن الكريم والسنة الشريفة للحياة الطيبة.

4 – معوقات تحقيق الحياة الطيبة.

5 – تحريم معوقات تحقيق الحياة الطيبة.

6 – مستويات تحقيق الحياة الطيبة ونوع تكامل المجتمع في تحقيقها.

7 – تنشيط وسائل وأدوات التوزيع وإعادة التوزيع لتحقيق الحياة الطيبة.

8 – تنظيم الأسواق لعرض منتجات الحياة الطيبة.

ت –أقسام علم المعاش:

يمكن أن ينقسم علم المعاش إلى الأقسام التالية:

1 – علم الكسب.

2 – علم العمران.

3 – علم معاشات الفرائض (الميراث).

4 –علم الخراج وموارد الدولة المعاشية.

5 – علم معاشات العهد النبوي والراشد.

6 – علم معاشات الزكاة.

7 – علم معاشات الوقف.

رابعاً: الخاتمة:

حاول البحث التوصل إلى القواعد المنهجية الإسلامية لتأصيل العلوم الاقتصادية، وتوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

1- أدت محاولات تأصيل علم الاقتصاد المعاصر إلى الوقوع في فخ تأصيل الربا، وتابعية الاقتصاد الإسلامي لعلم الاقتصاد الوضعي وانتشار ظاهرة الإحلال العلمي لأقسام الاقتصاد الإسلامي.

2- التفرقة بين الظاهرة والمعرفة العلمية تساعد في فتح المجال أمام التأصيل النوعي.

3- تسهم تطبيقات العهد النبوي الاقتصادية في الوصول إلى القواعد المنهجية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية.

4- استخدام القواعد المنهجية الإسلامية يساعد في القواعد المنهجية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية.

أوصى البحث بضرورة زيادة البحوث التي تهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية وتحليلها من منظور تطبيقات العهد النبوي والراشد والبعد عن منهجية الاقتصاد الرأسمالي أو الاشتراكي.